النشرة الإخبارية

منظمة العفو الدولية

● فبراير/شباط 2008، المجلد 38، العدد 1

رقم الوثيقة: NWS 21/001/2008

أطفال فلسطينيون مازالوا ينتظرون الإفراج عن والديهم

يظل الأطفال الستة لسامي ونورا الهشلمون ينتظرون عودتهما إلى المنزل. وربما ينتظرون إلى ما لا نهاية إطلاق سراح والديهم من الاعتقال الإداري في إسرائيل. وقد التقى مندوبو منظمة العفو الدولية بالأطفال في ديسمبر/كانون الأول في الخليل بالأراضي الفلسطينية المحتلة.

وألقى جنود الجيش الإسرائيلي القبض على سامي الهشلمون في منزل العائلة في سبتمبر/أيلول 2005. وبعد مضي عام، عاد الجيش ليلاً لإلقاء القبض على زوجته نورا. وتتولى الجدة رعاية الأطفال منذ ذلك الحين.

وسامي ونورا الهشلمون هما اثنان من أصل حوالي 850 فلسطينياً يحتجزهم الجيش الإسرائيلي رهن الاعتقال الإداري. ولم توجه أي تهم إليهم وليس لدى السلطات الإسرائيلية أية نية لتقديم هؤلاء المعتقلين إلى المحاكمة. ويصر الجيش الإسرائيلي على أن المعتقلين الإداريين يشكلون «خطراً أمنياً»، لكنه لا يقدم أي معلومات إلى المعتقلين أو محاميهم لإثبات هذا الزعم ويحرمهم من فرصة تقديم أي نوع من الدفاع.

ومرة في الشهر يستقل أطفال عائلة الشلمون حافلة تابعة للصليب الأحمر لزيارة والديهم في سجن كل منهما في إسرائيل. ويزور ثلاثة من الأطفال والدهم وثلاثة آخرون والدتهم. وهو يوم طويل، لاسيما بالنسبة للأطفال الصغار. إذ تغادر الحافلة في ساعات الصباح الأولى وتعود في ساعة متأخرة من الليل، غالباً بعد ساعات من الانتظار للحصول على إذن من نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية المحيطة بالخليل.

وخلال الزيارات التي تدوم نصف ساعة، يفصل حاجز زجاجي كاتم للصوت بين الأطفال ووالديهم، ويتخاطبون معهما بواسطة الهاتف. ولا يُسمح إلا لسرايا (ثريا)، الطفلة الأصغر البالغة من العمر ثلاث سنوات بالمرور عبر الحاجز الزجاجي لاحتضان والدها لمدة خمس دقائق في كل زيارة. أما الأطفال الخمسة الآخرون، فيقال لهم إنهم كبار أكثر مما يجب. بيد أنه لا يُسمح حتى لثريا باحتضان والدتها.

وبدون راتب والدهم يعيش الأطفال في فقر. ومع استمرار تمديد اعتقال والديهم دون أن يخبرهم أحد متى يُفرج عنهما، يفتقر الأطفال إلى الاستقرار. وترفض تحرير الذهاب إلى المدرسة قائلة إنها لن تذهب إلا بعد إطلاق سراح والدتها.

ويصدر الجيش الإسرائيلي أوامر الاعتقال الإداري لمدة تصل إلى ستة أشهر. وفي موعد انتهاء المدة أو قبله، غالباً ما يتم تجديد أمر الاعتقال. ويمكن تكرار هذه العملية إلى ما لا نهاية. وفي 12 ديسمبر/كانون الأول 2007، أصدر الجيش أمراً آخر لتمديد اعتقال نورا الهشلمون لمدة ثلاثة أشهر – قبل أربعة أيام من الموعد المقرر لانتهاء مدة الأمر السابق. ومن المتوقع الآن الإفراج عنها في 12 مارس/آذار 2008. وليس من المقرر إطلاق سراح سامي الهشلمون حتى 26 إبريل/نيسان 2008.

وتقوم منظمة العفو الدولية بحملة ضد الاعتقال الإداري في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتدعو إلى الإفراج الفوري عن سامي ونورا الهشلمون وجميع المعتقلين الإداريين الآخرين إلا إذا كانت ستُوجَّه إليهم تهم بارتكاب جرم جنائي معروف ويقدمون إلى العدالة دون إبطاء في محاكمة عادلة تتماشى مع المعايير الدولية.

خمسة من الأطفال الستة لسامي ونورا الهشلمون. ويظل الزوجان محتجزين بدون تهمة أو محاكمة من جانب الجيش الإسرائيلي منذ العامين 2005 و2006 على التوالي.

أبناء قرية ميتافيب 4 يحاولون حماية أنفسهم لدى إقدام قوات الأمن على إحراق منازلهم ونهب ممتلكاتهم. وقد تم تصوير الإخلاء الوحشي، الذي أدى إلى تشريد أكثر من 100 عائلة في يوم واحد، على هاتف جوال في 20 إبريل/نيسان 2007.

كمبوديا تحرق منازل فقرائها

»من قبل، قمنا ببعض الأعمال الزراعية ... وكنت قادراً على إطعام أطفالي السبعة. أما الآن فليس هناك شيء«.

أصبح فيريك وأطفاله السبعة مشردين في 20 إبريل/نيسان 2007. وفي ذلك اليوم أُحرق الجزء الأكبر من قرية ميتافيب (ميتابهيب) 4 الواقعة في بلدة سيهانوك فيل الساحلية في كمبوديا وسُوي بالأرض على أيدي أفراد في الشرطة والجيش عمدوا إلى إجلاء أكثر من 100 عائلة قسراً. وبعد أشهر، يظل فيريك يعيش تحت قماش مشمع على جانب الطريق.

وينعكس وضع فيريك، عدداً لا يحصى من المرات، في شتى أنحاء البلاد مع انتشار الاستيلاء على الأرضي وحرمان الناس منها والنزاعات حولها بشكل أوسع وأسرع. وشأنه شأن الآلاف من الضحايا الآخرين للإخلاء القسري في كمبوديا، لم يُستشر فيريك وجيرانه قط قبل طردهم ولم يُقدَّم لهم أي إخطار رسمي. ولم تتم تسوية النزاع على الأراضي الذي يكمن وراء الإخلاء قبل هدم القرية. وتنص المعايير الدولية لحقوق الإنسان على وجوب أن يكون الإخلاء القسري ملجأً أخيراً. وقد انتهكت السلطات هذا النص.

وتتبع السلطات الكمبودية نمطاً من السلوك مستخدمة نظام المحاكم كوسيلة للتصدي للنشطاء الذين يسعون إلى الدفاع عن منازلهم وأراضيهم وإسكاتهم. وقد أُودع عدد متنامٍ من السكان ونشطاء حقوق الإنسان السجن في طول البلاد وعرضها، بما في ذلك في سيهانوك فيل. وفي أعقاب خسارة منازلهم، قُبض على 13 من جيران فيريك واتُهموا بارتكاب جرائم جنائية. وأُدين تسعة منهم وصدرت عليهم أحكام بالسجن لمدد قصيرة، برغم عدم كفاية الأدلة. ومع أنهم أمضوا عقوباتهم، إلا أنه لم يُفرج عنهم، بل يظلون في السجن في ما يشكل اعتقالاً تعسفياً، بانتظار البت في استئناف قدمه الادعاء.

وكان معظم سكان قرية ميتافيب 4 مزارعين يكسبون قوتهم من الزراعة وباعة على الشواطئ وصيادين على نطاق صغير. وتعني خسارتهم لوسيلة إعالة أنفسهم وعائلاتهم أنهم معرضون للوقوع أكثر في براثن الفقر المدقع أصلاً. وقالت سوبهيب، وهي أرملة عجوز، لمنظمة العفو الدولية إن: «ابني قُبض عليه وتعرض للضرب بينما كان يأخذ أمتعته من المنزل. وكان من قبل يعمل في صيد الأسماك والزراعة – فعلى من اعتمد الآن؟»

لقد انتهجت الحكومة الكمبودية سياسات، حظيت بدعم مانحيها الدوليين، تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للفقراء. لكن هذه السياسات تتعارض بشكل صارخ مع الواقع الذي عايشه فيريك وسويهيب وغيرهما من ضحايا عمليات الإخلاء القسري الذين يغرقون أكثر في مستنقع الفقر من خلال أفعال السلطات. وكما شاهدنا في ميتافيب 4، فعوضاً عن حماية السكان من الإخلاء القسري، غالباً ما يشارك ممثلو الحكومة في المصادرة التعسفية للأراضي من الأشخاص المهمشين الذين يعانون من الفقر.

وما دام يُسمح باستمرار هذا الوضع، سيظل آلاف الكمبوديين معرضين للتهديد – ليس فقط في سيهانوك فيل وغيرها من المراكز الحضرية بل أيضاً بشكل متزايد في المناطق الريفية. وتعتبر الأمم المتحدة عمليات الإخلاء القسري انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان. وسيُرسل إعلان انتهاء جميع عمليات الإخلاء القسري إشارة واضحة بأن الحكومة عازمة على التصدي لسرقة الأراضي والحرمان منها والنزاعات حولها، بينما تتمسك بواجبها في حماية الحق في مستوى معيشة كاف كأساس لعزمها على تحسين حياة الفقراء في كمبوديا.

تم تغيير أسماء الأشخاص

في هذا العدد

3-2 قمع الصحفيين في سريلانكا والصومال

طائفة السلام تزمع العودة إلى الديار

4 يوم عالمي للتحرك في 11 يناير/كانون الثاني لإغلاق غوانتنامو

الأمم المتحدة تصوت لوضع حد للإعدامات

مناشدات عالمية

- سُجن لأنه نادى بالديمقراطية في إيران
- احتجاز صحفي رهن الاعتقال السري في غامبيا
- اعتقال طبيب ومدافع عن حقوق الإنسان في الهند
- مقتل متظاهرين مؤيدين للاستقلال في كوسوفو

عام كئيب للصحفيين وحرية الكلمة

قُتل ما مجموعه 171 صحفياً وإعلامياً في العام 2007، وفقاً للاتحاد الدولي للصحفيين، ويقل هذا العدد قليلاً عن عدد العام 2006 الذي بلغ 177. وكانت سريلانكا والصومال في العام الماضي من ضمن أخطر البلدان في العالم بالنسبة لعمل الصحفيين، حيث تشكل عمليات القتل والتخويف وغيرها من الانتهاكات تهديداً دائماً.

النقابات الإعلامية تتظاهر في كولومبو، سريلنكا، ديسمبر/كانون الأول 2007.

سريلنكا

ازدادت محاولات فرض رقابة على وسائل الإعلام مع انهيار وقف إطلاق النار بين الحكومة السريلنكية ونمور تحرير تاميل إيلام. وانتهت هدنة العام 2002 رسمياً في 16 يناير/كانون الثاني في أعقاب تصويت بالإجماع في مجلس الوزراء.

وكان من المحتم أن يؤدي تصاعد العمليات العدائية إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع أطراف النزاع وتراجع حماية المدنيين، ومن ضمنهم الإعلاميون. وأُغلقت الصحف وتعرض الموظفون للتخويف والهجمات ومُنع موقع إلكتروني.

وقُتل ما لا يقل عن 10 إعلاميين بصورة غير قانونية منذ بداية العام 2006. وزُعم أن إعلامياً آخر اختفى في حجز قوات الأمن، بينما تعرض آخرون للتعذيب والاعتقال التعسفي في ظل أنظمة الطوارئ التي تمنح الحكومية صلاحيات كاسحة.

وفي بعض الحالات أقدمت جماعات التاميل المسلحة، والتي يبدو أنها تعمل بموافقة قوات الأمن، على شن هجمات. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية لم يُجرَ أي تحقيق أدى إلى توقيف ومقاضاة أولئك الذين يُعتقد أنهم مسؤولون عن قتل الصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام، ومن ضمنهم حالات تعود إلى العام 1990.

وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2007، دخل وزير العمل مرفين سيلفا ومساعدوه إلى مكاتب مؤسسة روبافاهيني السريلنكية، حيث اعتدى الوزير كما ورد على مدير الأخبار تي.أم.جي. تشاندراسيكارا.

وكان الوزير مستاءً من قرار المؤسسة بعدم بث الخطاب الذي ألقاه في أحد المهرجانات في ماتارا وحضره الرئيس ماهيندا راجاباكسا. وتضمن الخطاب عدداً من الملاحظات غير اللائقة. وبحسب ما ورد احتجز الموظفون في روبافاهيني الوزير رهينة لمدة ثلاث ساعات تقريباً عقب الاعتداء المزعوم، وطالبوه بتقديم اعتذار.

ومنذ ذلك الحين تلقى عدد من الصحفيين في سريلنكا معلومات جديرة بالثقة تفيد أن عصابات مسلحة أُمرت بتهديدهم ومضايقتهم وحتى قتلهم بسبب مشاركتهم في احتجاجات جرت رداً على سلوك وزير العمل مرفين سيلفا.

وقُصفت محطة الإذاعة الرسمية لنمور التاميل، وتدعى صوت النمور، في إقليم فاني الشمالي في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 من جانب سلاح الجو السريلنكي. فقُتل تسعة أشخاص في الهجوم الذي أوقع عشرة جرحى آخرين أُصيبوا بجروح خطرة. وتزامن الهجوم مع نقل المحطة لاحتفالات يوم أبطال الحرب المنتمين إلى جبهة نمور تحرير تاميل إيلام.

وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، هاجمت جماعة مسلحة مكتب مطبوعات ليدر. وقالت الشرطة إن رجالاً ملثمين أرغموا الموظفين على الركوع بينما كانوا يصبون البنزين على المطابع ويشعلون فيها النار.

كذلك تعرض موظفو صحيفة يوثايان التي يقع مقرها في جفنا لهجوم من جانب الجيش ومجموعات شبه عسكرية أدى إلى سقوط أربعة قتلى. وورد أن فاديفل نيرمالاراجان، وهو مصحح لغوي يعمل لدى الصحيفة، اختفى منذ 17 نوفمبر/تشرين الثاني في ما يبدو أنه اختفاء قسري. وتشمل الصحف الأخرى التي ورد حدوث عمليات قتل فيها يال ثيناكورال وسودار أولي.

وفي حين أن أغلبية الإعلاميين الذين استُهدفوا هم من طائفة التاميل، إلا أن الصحفيين المنتمين إلى الأغلبية السنهالية الذين ينتقدون سياسة الحكومة يتعرضون أيضاً للهجوم من المسؤولين الحكوميين وجماعات التاميل المسلحة الموالية للحكومة.

الصومال

قُتل ثمانية صحفيين في الصومال خلال العام 2007، كان آخرهم بشير نور جدي مدير إذاعة شابل بالوكالة وذلك في 19 أكتوبر/تشرين الأول، ما يجعل الصومال الدولة الأخطر في العالم بالنسبة للإعلاميين بعد العراق.

كما أشار الصحفيون إلى ازدياد الاعتقالات التي تقوم بها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأحياناً الجيش الإثيوبي. وبحسب ما ورد قُبض على الصحفي محمد شيدان دبان في 4 يناير/كانون الثاني في مطار عدن عدي الدولي في مقديشو على يد قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وصودرت جميع وثائق وأمتعة محمد شيدان الذي يعمل في إذاعة بنادير. وهو معتقل حالياً في مكان مجهول.

وقد ازدادت التهديدات بالاختفاء القسري أو الاعتقال والتي يوجهها أشخاص يُعرِّفون بأنفسهم على أنهم موظفون في الأمن الوطني. كذلك ذكر صحفيان أنهما تلقيا تهديدات مباشرة من الممثلين الدبلوماسيين الإثيوبيين في مقديشو.

ويتلقى الصحفيون الصوماليون بصورة منتظمة تهديدات بالقتل يعتقدون أنها صادرة من جماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن حالات التخويف المباشر أو المشتبه به من جانب القوات الحكومية. وفي أغلب الأحيان لا يمكن تحديد مصدر التهديدات بالقتل.

> "إن الصحفيين هم الذين يخبرون العالم ما يحدث. ولهذا السبب يريد الجميع إسكاتنا. وظننت أنني سأموت في هذه الوظيفة. لكن حتى عندما ينتابني شعور بالخوف، لا أستطيع أن التزم الصمت لأنني إذا لم أرو هذه الحكايات، فلن يحمي المدنيين أحد. فنحن دعاتهم الوحيدون."
> صحفي صومالي

كذلك اصطدمت دور الإعلام بقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية مع حدوث عمليات إغلاق تعسفية، وبخاصة لمحطات إذاعية في مقديشو. وازدادت مدة عمليات الإغلاق هذه باطراد، حيث تم إغلاق محطة شابل الإذاعية وإذاعة سيمبا من 12 نوفمبر/تشرين الثاني حتى 3 ديسمبر/كانون الأول بأمر من محمد عمر حبيب، محافظ منطقة بنادير ومحافظ مقديشو الذي يعرف عادة باسم «محمد دهير».

وأدلى زعماء الحكومة الاتحادية الانتقالية بتصريحات علنية هاجموا فيها حرية الصحافة. ونُقل عن محمد دهير قوله في 26 نوفمبر/تشرين الثاني بأنه أمر دور الإعلام بالتوقف عن نقل أخبار العمليات العسكرية بدون إذن خطي مسبق ومنع إجراء مقابلات مع خصوم الحكومة.

وغالباً ما ترمي هذه القيود المفروضة على حرية التعبير والمجموعات الإعلامية والصحفيين الأفراد إلى عرقلة نقل أخبار انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وقد أعطى الصوماليون الهاربون من مقديشو في الأشهر الأخيرة وصفاً حياً للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها كل من قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والجيش الإثيوبي. ويبدو أن هذه الانتهاكات آخذة في الاتساع من حيث وتيرتها ووحشيتها منذ أن تصاعد القتال في بداية نوفمبر/تشرين الثاني.

ويزيد التخويف الوحشي للصحفيين الذين ينقلون أخبار هذه الانتهاكات من احتمال إفلات الجناة من العقاب. ويصح هذا بشكل خاص مع إسكات المنظمات المستقلة المحلية لحقوق الإنسان في مقديشو إلى حد كبير، حيث اضطر العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الفرار أو التواري عن الأنظار عقب الهجمات والتهديدات المتكررة.

كذلك تواجه الهيئات الإنسانية الدولية عداءً متزايداً من قادة الحكومة الاتحادية الانتقالية. وتمتع هيئات إنسانية عديدة تعمل في مقديشو عن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تشهدها من أجل الحفاظ على وجودها الميداني على الأرض.

منظمة العفو الدولية

إيران

سُجن لأنه نادى بالديمقراطية

يقضي عماد الدين باقي، وهو مدافع عن حقوق الإنسان عقوبة بالسجن لمدة سنة واحدة.

ففي 14 أكتوبر/تشرين الأول 2007 استُجوب في المحكمة حول أنشطته كرئيس للمنظمة غير الحكومية جمعية الدفاع عن حقوق السجناء. واتُهم «بنشر وثائق حكومية سرية» وحُددت الكفالة بـ 500 مليون ريال (حوالي 54,000 دولار أمريكي). وكانت عائلته على وشك تسليم المبلغ، لكن قيل لها عندها إنه عوضاً عن إخلاء سبيله بكفالة، يجب أن يصدر عليه حكم بالسجن لمدة سنة واحدة مع وقف التنفيذ في أعقاب محاكمة جرت في العام 2003. وقد أُدين «بطبع أكاذيب» و«تعريض الأمن القومي للخطر» عقب نشر كتابه، مأساة الديمقراطية في إيران. ولم يسمح له بمقابلة محام خلال المحاكمة.

وفي 26 ديسمبر/كانون الأول 2007، بينما كان في الحبس الانفرادي في سجن إفين بطهران، أُصيب بإحدى نوبتين. فنُقل إلى المستشفى حيث أُصيب بنوبة ثانية، وأُعيد إلى السجن في اليوم التالي. ثم سُمح له الاتصال بعائلته.

وفي 17 يناير/كانون الثاني، نُقل إلى المستشفى وأُخلي سبيله بكفالة لتلقي العلاج لمدة شهر. ومن المقرر أن يُعاد بعدها إلى السجن.

وطوال عدة سنوات قام عماد الدين باقي وجمعية الدفاع عن حقوق السجناء بحملات من أجل حقوق السجناء وضد عقوبة الإعدام، وبخاصة عندما تُفرض على الأطفال. وسُجن لمدة ثلاث سنوات بشأن مقالات كتبها حول جرائم قتل ارتُكبت بصورة رئيسية ضد المعارضين السياسيين والكتّاب، في التسعينيات ونسبتها الحكومة فيما بعد إلى «عناصر غير منضبطة» داخل وزارة المخابرات. وعقب الإفراج عنه في فبراير/شباط 2003 انتقل للعمل كمحرر في إحدى الصحف حتى العام 2004 عندما أغلقتها السلطات.

© Private

ويقدم حالياً استئنافاً ضد عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات تم توقيعها عليه في يوليو/تموز 2007 بعدما أُدين بتهمة «القيام بدعاية ضد النظام» من جملة تهم أخرى، فيما يتعلق بدفاعه عن العرب الإيرانيين الذين حُكم عليهم بالإعدام عقب محاكمات جائرة.

يرجى كتابة رسائل تدعو إلى عدم إعادة عماد الدين باقي إلى السجن حيث سيكون سجين رأي
وترسل المناشدات إلى:
آية الله محمود هاشمي شهرودي، مكتب رئيس السلطة القضائية، شارع باستور، جادة والي أسر، جنوب سراط الجمهوري، طهران 1316814737، إيران
بريد إلكتروني: info@dadgostary-tehran.ir
(اكتبوا في سطر الموضوع: لعناية آية الله شهرودي)
طريقة المخاطبة: سماحتكم

غامبيا

احتجاز صحفي رهن الاعتقال السري

قُبض على تشيف إبريما بي. مانيه، وهو صحفي، في مكاتب صحفية دايلي أوبزرفر في يوليو/تموز 2006. وبرغم الأنباء التي أشارت إلى أنه شوهد في مركز شرطة فاتوتو، لا تعرف منظمة العفو الدولية أين يُحتجز حالياً ويساورها القلق إزاء اختفائه القسري.

وقد اقتاده أفراد في الشرطة يرتدون ملابس مدنية يُعتقد أنهم ينتمون إلى هيئة المخابرات الوطنية التي نفت أية علاقة لها بتوقيفه أو اعتقاله فيما بعد.

وبعد محاولات متكررة من جانب والده وزملائه الصحفيين لمعرفة ما حدث له، أصدرت الحكومة بياناً رسمياً في فبراير/شباط 2007 نفت فيه أية صلة لها بتوقيفه أو أية معرفة بمكان وجوده.

وبحسب الشهود اقتيد تشيف مانيه إلى مستشفى رويال فيكتوريا التعليمي في العاصمة بنجول في نهاية يوليو/تموز 2007. ونُقل بحراسة أفراد وحدة التدخل في الشرطة، وهي شعبة تابعة لجهاز الشرطة، إلى المستشفى للعلاج من ارتفاع ضغط الدم. وتتعارض روايات الشهود هذه مع مزاعم الشرطة ووزارة الإعلام بأنهما لا علم لهما بتوقيفه.

وهناك أسباب متضاربة لتوقيف تشيف مانيه. إذ يقول البعض إنه اعتُقل في أعقاب خلاف نشب بينه وبين ساجا تال مدير تحرير صحيفة دايلي أوبزرفر والحليف الوثيق للرئيس يحيى جاميه.

ويقول آخرون إنه قبض عليه لأنه زوَّد صحفياً أجنبياً بمعلومات اعتُبر أنها تلحق ضرراً بصورة غامبيا. كذلك رُبط توقيفه بمحاولة لطبع تقرير ينتقد الحكومة في دايلي أوبزرفر.

يرجى كتابة رسائل تدعو السلطات الغامبية إلى الإفراج عن تشيف إبريما بي مانيه فوراً ودون قيد أو شرط لأنه سجين رأي.
وترسل المناشدات إلى:
Dr A.J.J. Yahya Jammeh,
President and Minister of Defence, Private Mail Bag,
State House, Banjul, Gambia
فاكس: 7034 422 220+
بريد إلكتروني:
info@statehouse.gm
طريقة المخاطبة: فخامة الرئيس

تحديث

الجزائر

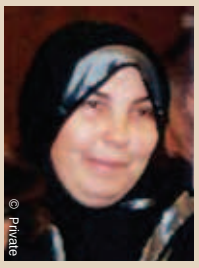
© Private

اتُهمت لويزا ساكر بتعكير صفو النظام العام، عبر تنظيم مسيرة غير مصرح بها و«الاعتداء على الموظفين العموميين باستخدام الأسلحة» والسرقة. ويأتي هذا الأمر في أعقاب تنديد اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في العام 2006 بالجزائر بسبب الاختفاء القسري لزوجها صلاح ساكر في مايو/أيار 1994 على أيدي قوات الأمن الجزائرية. ومن المقرر أن تمثل أمام المحكمة في قسنطينة في 6 فبراير/شباط 2008.

وتتعلق التهم بمشاركتها في مظاهرة سلمية في العام 2004 قامت بها عائلات ضحايا الاختفاء القسري. وبعد المظاهرة قُبض عليها وتعرضت للضرب على يد الشرطة وأُرغمت على التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في هذه الاحتجاجات مجدداً.

وتخشى منظمة العفو الدولية من أن تهدف التهم إلى معاقبتها على جهودها التي لا تعرف الكلل لجلاء حقيقة مصير زوجها. ولم تُجر السلطات بعد تحقيقاً في اختفائه.

انظر عدد أغسطس/آب 2007 من نشرة الأخبار.

يرجى مواصلة كتابة رسائل تدعو إلى إسقاط كافة التهم الموجهة إلى لويزا ساكر وإلى إطلاق الحرية لأقرباء المختفين في الجزائر للمطالبة بالحقيقة والعدالة بدون خوف من المضايقة. ادعوا إلى إجراء تحقيق شامل ومستقل وحيادي في الاختفاء القسري لصلاح ساكر ولتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

تُرسل المناشدات إلى فخامة عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، رئاسة الجمهورية، المرادية، الجزائر العاصمة، الجزائر، فاكس رقم: 609618 21 213+ أو 691595 21 213+

بريد إلكتروني:
president@el-mouradia.dz

طريقة المخاطبة: فخامتكم

طائفة السلام تزمع العودة إلى الديار

© Jesús Abad Colorado

أكثر من 160 من أبناء طائفة السلام في سان هوزيه دي أبارتادو اختفوا أو قُتلوا منذ العام 1997.

عندما قُتل لويس إدواردو غويرا غويرا وشريكته وابنه البالغ من العمر 11 عاماً وعائلة مجاورة في 21 فبراير/شباط 2005، بدا أنه منعطف دموي آخر في تاريخ طائفة السلام في سان هوزيه دي أبارتادو، بكولومبيا.

لقد كانت مجزرة بكل المعايير – كان هناك ثلاثة أطفال بين القتلى الثمانية؛ اثنان ذُبحا وواحد قُطع رأسه. ولكن بالنسبة للطائفة التي نُعتت «بالمخربة» بسبب محاولتها البقاء خارج النزاع المسلح، كان ما حدث أمراً روتينياً تقريباً. فمنذ تأسيس الطائفة (طائفة السلام في سان هوزيه دي أبارتادو) في محافظة أنتيوكويا في مارس/آذار 1997، تحملت أكثر من 160 عملية قتل واختفاء قسري وعدداً لا يُحصى من التهديدات، ارتكبت أغلبيتها العظمى قوات الأمن وحلفاؤها شبه العسكريين وارتكبت الباقي قوات حرب العصابات. ويتمتع الذين يستهدفونها بإفلات شبه تام من العقاب.

ولكن الآن تؤكد التحقيقات الجنائية في مقتل زعيم الطائفة إدواردو غويرا وعائلته وجيرانه ما فتئت تقوله منظمة العفو الدولية وسواها من المنظمات غير الحكومية منذ فترة طويلة: بأن جنوداً يعملون مع القوات شبه العسكرية ارتكبوا المجزرة. وفي النزاع الكولومبي، يتحمل كلا الطرفين مسؤولية استهداف السكان المدنيين الذين يعتبران هما أنهم يتعاونون مع أعدائهما.

ومع سير الإجراءات الجنائية في هذه القضية، تستمر عمليات القتل والتهديدات الموجهة ضد أبناء طائفة السلام.

خُطفوا وعُذبوا

في 23 ديسمبر/كانون الأول 2007، مثلاً، يقول الشهود إن ماريا مارغريتا جيرالدو أوسوغا خُطفت على أيدي أفراد في الجيش الكولومبي في منطقة أريناس أطلس وقُتلت وعُرضت جثتها – التي حملت آثار التعذيب – على أنها عضو في حرب العصابات قُتلت في المعركة. وفي اليوم ذاته، ورد أن القوات شبه العسكرية أقامت نقطة تفتيش بالقرب من نقطة تفتيش منفصلة تابعة للشرطة على الطريق الممتدة بين سان هوزيزيتو وأبارتادو.

وحاولت طائفة السلام طوال أكثر من 10 سنوات ممارسة حقها في عدم الانجرار إلى النزاع. لكن من خلال الإصرار على بقاء قوات الأمن خارج سان هوزيه دي أبارتادو والكفور (القرى الصغيرة) المحيطة بها، اتُهمت الطائفة بعرقلة عمل قوات الأمن، ومحاولة إقامة دولة مستقلة وحتى العمل كستار لقوات حرب العصابات، برغم حقيقة أن قوات حرب العصابات نفسها انتقدت موقف الطائفة.

والآن، بعد مضي ثلاث سنوات، يخطط أبناء طائفة السلام الذي اضطروا إلى مغادرة منطقة مولاتوس في سان هوزيه دي أبارتادو إلى العودة في الذكرى السنوية الثالثة لمجزرة فبراير/شباط 2005. وفي الماضي كانت انتهاكات حقوق الإنسان تُرتكب في الأوقات نفسها التي تقرر فيها الطائفة الاستيطان في الأراضي المهجورة.

لقد أصرت الطائفة على وجوب إجراء تحقيقات كاملة في انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت لها وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة عبر آليات سعت إلى التفاوض حولها مع الحكومة.

ودعت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بصورة متكررة السلطات الكولومبية إلى ضمان سلامة سكان مجتمع السلام، كان آخرها في 2 فبراير/شباط 2006. بيد أن السلطات الكولومبية لم تتخذ كما يبدو خطوات تُذكر للاستجابة لطلب المحكمة.

وكي تعود وتعيش بسلام، تحتاج الطائفة إلى التضامن والضغط الدوليين.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير كولومبيا: العودة إلى الأمل (AMR 23/023/2000) في www.amnesty.org

بادروا إلى التحرك الآن! يُرجى كتابة رسائل إلى الحكومة الكولومبية لحثها على اتخاذ كافة التدابير التي تعتبرها طائفة السلام ضرورية لضمان سلامة أبنائها وأولئك الذين يزمعون العودة إلى منطقة مولاتوس.

ابعثوا برسائل إلى الرئيس ألفارو أوريبه فيليز

Presidente Álvaro Uribe Vélez, Presidente de la República, Palacio de Nariño, Carrera 8 No.7-2, Bogotá, Colombia

فاكس: 0592 342 5890/337 1 57+

طريقة المخاطبة: السيد الرئيس أوريبه

أرسلوا رسائل دعم إلى طائفة السلام في سان هوزيه دي أبارتادو قبل الاستيطان في منطقة مولاتوس في 21 فبراير/شباط 2008. بريد إلكتروني:
cdpsanjose@gmail.com

وستقوم منظمة العفو الدولية بحملة أخرى وأنشطة تضامن تتعلق بطائفة السلام طوال العام 2008، ومن ضمن ذلك تحرك للمطالبة بوضع حد للإفلات من العقاب. فإذا كنت مهتماً بعمل المزيد، يُرجى الاتصال بمكتب منظمة العفو الدولية في بلدك.

الهند

اعتقال طبيب ومدافع عن حقوق الإنسان

يظل بينايك سن، وهو طبيب ومدافع عن حقوق الإنسان قابعاً في السجن في ريبور بولاية تشهاتيسغاره في أعقاب إلقاء القبض عليه في 14 مايو/أيار 2007. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التهم المنسوبة إليه قد تكون نابعة من دوافع سياسية وترمي إلى إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعارضون سلوى جودوم، ما يُسمى بالحملة التي يرعاها الشعب ضد الحزب الشيوعي الهندي (الماوي) المحظور.

وفي سياق عمله الخاص بحقوق الإنسان، قام بينايك سن بزيارة نارايان سنيال وهو أحد قادة الحزب الشيوعي الهندي (الماوي) في سجن ريبور مرات عديدة. وتزعم الشرطة أنه في هذه الاجتماعات، أعطى نارايان سنيال رسائل إلى بينايك سن لتسليمها إلى بيوش غوها، وهو أيضاً عضو مزعوم في الحزب الشيوعي الهندي (الماوي) ثم اعتقاله فيما بعد.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن توقيف بينايك سن قد يكون أيضاً مرتبطاً بالتحقيقات التي أجراها في أنباء استخدام عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في ولاية تشهاتسيغاره من جانب شرطة الولاية في إطار حملة سلوى جودوم.

وزُعم أن شعب تشهاتيسغاره هو الذي بدأ حملة سلوى جودوم في العام 2005 لمعارضة العنف الماوي في الولاية. بيد أن المدافعين عن حقوق الإنسان جمعوا أدلة تبين أن سلوى جودوم هي في الحقيقة محاولة تجري برعاية الولاية لإخراج الماويين من تشهاتيسغاره، ما يسمح للشركات في نهاية المطاف الاستفادة بدرجة أفضل من الموارد الطبيعية الوفيرة في الولاية.

كذلك قد يشكل توقيف بينايك سن محاولة للإثبات بأن الالتقاء باليسار الماوي المسلح أو التعاطف الأيديولوجي معه يشكل جريمة بحد ذاته. وصدور إدانة قانونية في هذا المجال يمكن أن يُدين الآلاف من المدافعين عن حقوق الإنسان في طول الهند وعرضها ويقيد بشدة حريتهم في تكوين الجمعيات.

قدّم بينايك طلباً لإخلاء سبيله بكفالة، لكن المحكمة العليا في تشهاتيسغاره رفضته على أساس أن الشرطة تحقق في علاقته المزعومة بالجماعة اليسارية المسلحة. لكن الذين يتولون الدفاع القانوني عنه يقولون إن الأدلة التي تُستخدم لتجريمه واهية وغير مؤيدة بالقرائن.

وقد تناهى إلى علم منظمة العفو الدولية أن محامي بينايك سن لم يتلقوا معلومات حيوية تتعلق بالأدلة التي عُثر عليها في عقاره كما يبدو. وعُقدت جلسة في 28 ديسمبر/كانون الأول. ووردت أنباء حديثة تشير إلى تدهور حالته الصحية.

يرجى كتابة رسائل تدعو السلطات إلى ضمان حصول بينايك سن على محاكمة عادلة دون إبطاء، وتلقي محاميه لجميع المواد الضرورية للدفاع عنه، وتلقيه هو كل الرعاية الطبية الضرورية.

وترسل المناشدات إلى: Shivraj Patil, Minister of Home Affairs, Ministry of Home Affairs, North Block, Central Secretariat, New Delhi - 110 001, India

طريقة المخاطبة: السيد الوزير

كوسوفو

مقتل متظاهرين مؤيدين للاستقلال

© Private © Private

قُتل مون بالاج (إلى اليسار) وأربن كسيلاديني (إلى اليمين) في 10 فبراير/شباط 2007 على أيدي أفراد مجهولي الهوية في وحدة من الشرطة شكّلتها رومانيا وذلك خلال مظاهرة مؤيدة للاستقلال قام بها ألبان كوسوفو في بريستينا عاصمة كوسوفو. وكان أفراد الشرطة يؤدون الخدمة في قوة الشرطة المدنية الدولية في إطار بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو (يونميك).

ونظمت المظاهرة المنظمة غير الحكومية في كوسوفو فيتيفندوسييه (تقرير المصير) احتجاجاً على اقتراح قدمه المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتي أهتيساري حول الوضع المستقبلي لكوسوفو. وأُصيب سبعة وثمانون متظاهراً آخر بجروح في أعمال العنف، إصابة سبعة منهم خطرة وكما ورد تم العثور على أربعة أنواع مختلفة من الرصاص المطاطي أو الفولاذي المغلف بالبلاستيك في مسرح الحادثة عقب المظاهرة.

وخلص تقريران ليونميك إلى أن الرجلين قُتلا برصاصات مطاطية استخدمتها وحدة الشرطة الرومانية التي نُشرت خلال المظاهرة. بيد أن محققي إدارة القضاء في يونميك لم يتمكنوا من التعرف على هوية أفراد الشرطة المسؤولين عن وفاتهما.

وعلاوة على ذلك استدعت السلطات الرومانية في مارس/آذار 2007 أفراد الشرطة الذين كان يمكن أن يقدموا معلومات حاسمة حول الحادثة. ولم يجر فيما بعد أي تحقيق جنائي رسمي في سقوط قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين.

يرجى كتابة رسائل تدعو سلطات الأمم المتحدة في كوسوفو إلى المبادرة فوراً لفتح تحقيق جنائي شامل وحيادي في مقتل مون بالاج وأرين كسيلاديني؛ ولرفع الحصانة من المقاضاة عن أي عضو في شرطة يونميك يشتبه في تورطه في وفاة الرجلين؛ ولدعوة السلطات الرومانية إلى إعادة جميع أفراد الشرطة الرومانية الذين كانوا حاضرين خلال المظاهرة إلى كوسوفو حتى يتسنى استجوابهم.

وترسل المناشدات إلى:
Joachim Ruecker, Special Representative of the UN Secretary-General, Room 511, UNMIK Headquarters, 38000 Pristina, Kosovo

فاكس: 9877 963 212 1+

بريد إلكتروني: ehailu@un.org

طريقة المخاطبة: السيد رويكر

خليج غوانتنامو: ست سنوات في طي النسيان القانوني

© Amnesty International

أنصار منظمة العفو الدولية في أسونسيون بالبراغواي يلفتون الانتباه إلى محنة معتقلي غوانتنامو.

الآلاف يوحدون صفوفهم ضد الاعتقال غير القانوني

شارك الآلاف من أنصار منظمة العفو الدولية في يوم عالمي للتحرك في 11 يناير/كانون الثاني لإغلاق غوانتنامو ووضع حد للاعتقالات غير القانونية. ويُسجل هذا التاريخ مرور ست سنوات على وصول المعتقلين الأوائل إلى القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو بكوبا. ودعا المتظاهرون إلى إيجاد حل دائم لحوالي 250 معتقلاً ما زالوا محتجزين هناك، صدر إذن بالإفراج عن العديد منهم من القاعدة، لكن ليس أمامهم دولة آمنة يعودون إليها.

وقدمت منظمة العفو الدولية إلى حكومة الولايات المتحدة أسماء أكثر من 1200 برلماني من دول بينها البحرين وألمانيا وإسرائيل واليابان والمملكة المتحدة وقعوا على إطار منظمة العفو الدولية لإغلاق مرفق الاعتقال في غوانتنامو وإنهاء كافة الاعتقالات غير القانونية الأخرى. وتدعو هذه العريضة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حد للاعتقال السري واستعادة العمل بأمر مثول المتهمين أمام المحكمة للنظر في قانونية اعتقالهم وضمان توجيه تهم جنائية معروفة إلى المعتقلين وتقديمهم إلى المحاكمة في محاكم مستقلة وحيادية أو الإفراج عنهم مع حمايتهم من مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي 12 يناير/كانون الثاني، أصبح رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة الأدميرال مايكل مولين آخر مسؤول أمريكي يدعو إلى إغلاق غوانتنامو لأن الدعاية السلبية التي أثارها ألحقت «ضرراً كبيراً» بصورة الولايات المتحدة الأمريكية.

زوروا الموقع www.tearitdown.org للتوقيع على العريضة الخاصة بوضع حد للاعتقالات غير القانونية الأمريكية.

© Mustapha Hubais

© Amnesty International

© Simon Freeman

© Amnesty International

© Amnesty International

بعكس اتجاه عقارب الساعة من أعلى اليمين: المعتقل السابق في غوانتنامو روحال أحمد يشارك في تحرك شعري في مدريد بأسبانيا؛ منظمة العفو الدولية تنضم إلى منظمات أخرى لحقوق الإنسان في اعتصام خارج مكتب الأمم المتحدة في الرباط بالمغرب؛ النشطاء يركعون احتجاجاً خارج قنصلية الولايات المتحدة في سيدني، بأستراليا؛ أعضاء منظمة العفو الدولية وأنصارها يتظاهرون أمام سفارة الولايات المتحدة في لندن، بالمملكة المتحدة؛ أورورا بارونغ مديرة فرع منظمة العفو الدولية في الفلبين تخاطب الجمهور المحتشد في مظاهرة جرت في مانيلا.

احتجاج شعري

© Amnesty International

عامين مرت في سجن البعيدين ... عامين عيني كحلها مبعدينه[1]
عامين قلبي مرسله مراسيل ... يمِّ[2] الأرض اللي هلي ساكنينه[3]
يا منبت القيصوم[4] ريح المغاتير[5] ... تقبل وتقفي[6] مرتعات سمينة
يا خليج بلِّغ لا لغوكم مساير[7] ... هذي خطاي ومنهجي عارفينه
ولا دورت يا خليج فيك التداوير ... وسمعت صوت يزعجه من كنينه
وسمعت صوت خالطته التعابير ... هيجن وهيظله[8] جروح دفينة
بلغ سلامي كل ما جاك بعمير ... حلو السلام وقبلِّه في جبينه
تراه أبوي وفرقتنا المقادير ... فرقتي الذي فارق وضيع ضنينه
يا بوي سجني سجن ظلم وتزوير ... ظلم يبكي شامخات المدينة

مقطع من قصيدة «إلى والدي» كتبها عبد الله ثاني فارس العنزي

1 مبعدينه = أبعدوه
2 يمِّ = نحو
3 اللي هلي ساكنينه = التي يسكنها أهلي
4 القيصوم = نوع من النبات
قريب من نوع الشيح، يكثر في البادية
5 ريح المغاتير = ربما كان المقصود «في الأرض التي تقل فيها المياه»
6 تقفي = تذهب
7 لا لغوكم مساير = لن أساير لغو القول الذي تتفوهون به
8 هيظله = سوف يظل

ورد أن عبد الله ثاني فارس العنزي الذي كتب هذه الأبيات، قد خُطف على أيدي صائدي الجوائز في أفغانستان من سرير الإنعاش الذي كان مستلقياً عليه عقب بتر ساقه. وسلموه فيما بعد إلى القوات الأمريكية. فاحتُجز في خليج غوانتنامو من العام 2002 إلى العام 2007، دون أن يعرف ما إذا كان سيُفرج عنه أبداً. وعاد إلى كتابة الشعر للتعبير عن ألمه من الإجحاف الذي لحق به.

وتشكل قصيدته واحدة من مجموعة تضم 22 قصيدة يضمها كتاب جديد: قصائد من غوانتنامو: المعتقلون يتكلمون. وقد حُرم العديد من المعتقلين من الأقلام أو ورق الكتابة، لذا كُتبت القصائد بمعجون الأسنان على ورق المرحاض ونُقشت بواسطة الحصى على الأكواب الفلينية، ثم نُقلت من زنزانة إلى أخرى.

ووجد المعتقلون ملاذاً لهم في أشعارهم؛ ومن خلال هذا المجلد الصغير يمكن أن نسمع أصواتهم ونلمح مشاعرهم النابعة من أعماقهم. وكتب بعض القصائد كتّاب متمرسون وبعضها الآخر أشخاص لم يكتبوا قط شعراً من قبل.

وتم تأليف القصائد أساساً باللغة العربية أو البشتونية، وسمحت سلطات الولايات المتحدة بنشر العديد منها باللغة الإنجليزية فقط. وزعمت أن الأعمال الشعرية بلغاتهم الأصلية تشكل خطراً أمنياً.

وقامت منظمة العفو الدولية بالتعاون مع دار الفارابي للنشر والتوزيع ببيروت على إصدار نسخة عربية من الكتاب أطلق في معرض القاهرة للكتاب الذي أقيم في 23 يناير/كانون الثاني حتى 4 فبراير/شباط 2008.

ولمزيد من المعلومات ولمعرفة كيفية طلب نسخة من الكتاب، يرجى زيارة
www.amnesty.org/en/news-and-updates/feature-stories/poems-from-guantanamo-20071212

الأغلبية في الأمم المتحدة تؤيد وضع حد للإعدامات

في 18 ديسمبر/كانون الأول 2007، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لمصلحة قرار يدعو إلى وقف تنفيذ عمليات الإعدام. وصوتت ما مجموعه 104 دول لمصلحته و54 دولة ضده وامتنعت 29 دولة عن التصويت.

وحظي القرار بدعم قوي عبر مختلف مناطق العالم وهو يسلط الضوء على الاتجاه العالمي نحو الإلغاء. وحتى الآن ألغت 135 دولة عقوبة الإعدام قانونياً وعملياً، كان آخرها أوزباكستان في 1 يناير/كانون الثاني 2008. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2007، أصبحت كوريا الجنوبية دولة ملغية للعقوبة عملياً، بعد مضي 10 سنوات على تنفيذ آخر عملية إعدام. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول، باتت نيوجرسي أول ولاية أمريكية منذ العام 1965 تصدر تشريعاً يلغي عقوبة الإعدام.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إن «تصويت اليوم يمثل خطوة شجاعة يتخذها المجتمع الدولي» مضيفاً «أن الدعم المعبر عنه لهذه المبادرة من مناطق عديدة متنوعة في العالم كان مشجعاً جداً لي. وهذا دليل آخر على وجود اتجاه نحو إلغاء عقوبة الإعدام في نهاية المطاف».

استمرار عمليات الإعدام

يرحب القرار «بالقرارات التي اتخذها عدد متزايد من الدول لوقف تنفيذ عمليات الإعدام، وأعقبها في حالات عديدة إلغاء عقوبة الإعدام»، لكنه يعرب عن القلق العميق من استمرار تطبيق عقوبة الإعدام. ويطلب من الدول أن تقيد تدريجياً استخدام عقوبة الإعدام، مثلاً عبر تخفيض عدد الجرائم التي قد يُعاقَب عليها بالإعدام، ويدعو الدول التي ألغت هذه الممارسة إلى عدم إعادة العمل بها.

وتهيب منظمة العفو الدولية بجميع الدول التي تظل تحتفظ بعقوبة الإعدام، أن توقف فوراً تنفيذ عمليات الإعدام. وينبغي أن يسمح وقف التنفيذ لجميع قطاعات المجتمع المدني بالمشاركة في حوار يستند إلى المعرفة وأن يدفع الحكومات إلى إعادة النظر في قوانينها الخاصة بعقوبة الإعدام وفقاً لأحكام القرار.

ولمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع www.amnesty.org/en/death-penalty.

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/arabic
البريد الإلكتروني: newslett@amnesty.org
الاشتراكات: ppmsteam@amnesty.org

قيمة الاشتراك 12 جنيهاً إسترلينياً (24 دولاراً أميركياً، 17 يورو) لمدة عام واحد و 30 جنيهاً إسترلينياً (60 دولاراً أميركياً، 43 يورو) لمدة ثلاث سنوات. ISSN 1684-8764 Annashrah Alikhbariyyah (Print). رقم الوثيقة: NWS 21/001/2008